

رجل الأعمال العربي «طلال أبوغزالة» لـ «العالم اليوم»:

عودة الأموال العربية «المهاجرة» ترتبط بمناخ

الإنسان العربي «متفوق» وينقصنا العمل المؤسسي

الاقتصاد العالمي يتجه إلى الاعتماد على الخدمات

□ القاهرة - جيهان فوزي

«طلال أبوغزالة».. رجل أعمال عربي بارز.. له عدة نشاطات استثمارية في مجالات متعددة، ونجح في إقامة مجموعة شركات تعرف باسم (طلال أبوغزالة الدولية وتاجي) وتعمل من خلال ٢٧ مكتباً في العالم العربي و١٠ مكاتباً في أوروبا والولايات المتحدة وكندا، وتمتد نشاطاتها من المحاسبة القانونية والاستشارات المالية والاقتصادية الهندسية والإدارية وتمويل المشروعات، وتسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع إلى خدمات الترجمة.. وقد حصل طلال أبوغزالة على عدة أوسمة وجوائز من بعض الدول الغربية والأجنبية تقديراً لنشاطاته الاستثمارية والاقتصادية. وهو يرى أن عودة الأموال العربية المهاجرة إلى الوطن العربي لا تتعلق بقرار وطني، بقدر ما تتعلق بمناخ اقتصادي يشجع على استثمار المال العربي في الأرض العربية، ويطمئن المستثمرين العرب.. حول هذه القضية وحول توقعاته للاقتصاد العالمي وتأثيره على الاقتصاد العربي يدور هذا الحديث الذي تجرته «العالم اليوم» مع رجل الأعمال العربي طلال أبوغزالة.

■ البداية نود أن نعرف من هو طلال أبوغزالة؟

■ فلسطيني أردني الجنسية، ولد في يافا بفلسطين في ١٩٢٨.. حصلت على بكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٦٠.. ونجح في متعمل ودان شندك وصير دخلت مجال الاستثمار، وقتئذ يتكون عدة شركات أصبحت تحمل اسم «طلال أبوغزالة الدولية» وهي الآن من أكبر الشركات المهنية القابضة في الوطن العربي وقد قمت بتأسيس أول شركاتها في ١٩٧٢، وهي تعمل الآن من خلال ٢٧ مكتباً في الوطن العربي و١٠ مكاتباً في أوروبا وأمريكا وكندا، وتنوع نشاطاتها حيث تضم لفرعها: الدار لتدقيق الحسابات ومحاسبون قانونيون، وشركة أبوغزالة للاستشارات «مستشارون في إدارة» والدار للاستشارات المالية والاقتصادية والهندسية، وطلال أبوغزالة أوسوبينس للمبتدئ، وطلال أبوغزالة الدولية للإدارة، واستشارات مالية وإدارية وصناعية، والشركة العربية الدولية للتسويق وهي تضم مستشارين لإدارة وتمويل المشاريع الاقتصادية، وشركة تي.إم.بي.إيجنيس لتسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والنماذج الصناعية، بالإضافة إلى المكاتب العربية للخدمات القانونية والمركز الدولي لخدمات الترجمة.

وقد حصلت على وسام الاستقلال الأردني من الملكة الأردنية الهاشمية في عام ١٩٧٧، وجائزة «ميكوربي» الذهبية من دولة البحرين في ١٩٧٨، ودرع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في ١٩٨٢، وحصلت على وسام الشرف الفرنسي بمرتبة فارس في ١٩٨٥، ووسام الجمهورية التونسية في ١٩٨٥ أيضاً، وشهادة الدكتوراه الفخرية في الآداب من جامعة كينساس في ١٩٨٨، وقد انتخبت رئيساً لرابطة وبراهاوس أبوغزالة وشركاهم في الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٨، كما انضمتم إلي ساي وشركاهم بالكويت كعضو في ١٩٦٦ وتدرجت في تقلد عدة مناصب بها حتى أصبحت بترنكا عوميا في ١٩٦٧، فنانها للشريك التنفيذي ثم رئيساً لمنحها مجلس الإدارة في ١٩٧٢

● ولكن.. ما هي صفتك المهنية بين كل هذه الأنشطة؟

■ رئيس طلال أبوغزالة الدولية، وهي الشركة العربية الوحيدة التي تعد أكبر مجموعة مهنية في الوطن العربي، ونشاطاتها الرئيسية مجموعة الحسابات وتسجيل العلامات التجارية والاختراعات والخدمات الاستشارية الاقتصادية، وتنطلق أنشطتها من خلال ثلاثة مجامع هي: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، والمجمع العربي لحماية الملكية الصناعية، والمجمع العربي للإدارة.

المنطقة العربية.. انتعاش قادم

● كيف تتنظر كرجل أعمال إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة؟ وبما هي توقعاتك حولها؟ وكيف ترى تأثيرها على الوطن العربي؟

■ فيما يتعلق بالركود الاقتصادي الذي أصاب اقتصادات عدد من الدول الكبرى، أتوقع أن تنتهي حالة الركود خلال هذا العام، وأن يبدأ الاقتصاد العالمي في الانتعاش، وأرى أن المنطقة العربية ستشهد انتعاشاً اقتصادياً في العام القادم، لعدة أسباب من بينها أن طبيعة الشروة الاقتصادية أن تتعرض للركود ثم الانتعاش ثم الركود.. وهكذا.. وقد اتسم الأداء الاقتصادي العربي بالنهضة والنمو خلال الثمانينات، ثم ان ما يجري دولياً لا بد أن يؤثر على منطقتنا باعتبارها جزءاً مهماً من العالم، ولابد أن ينعكس الازدهار الاقتصادي المتوقع سواء في أوروبا أو أمريكا على منطقتنا، كذلك فإن النظام العالمي الجديد لابد أن يسعى لإيجاد صيغة مناسبة للاستقرار الاقتصادي، وأرى أن هذا الاحساس لابد أن ينعكس على التفاوض.

عودة المال «المهاجر»

● المال العربي المهاجر في استثمارات وودائع في مشروعات وبنوك أجنبية، كيف يعود إلى المساهمة في تنمية عربية من خلال مشروعات اقتصادية بالوطن العربي؟

■ لابد أن نعلم أولاً أن النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على توافر رأس المال، ولكنه يعتمد أساساً على توفير مناخ يطمئن المستثمرين ويشجع على الاستثمار، وهذا يتطلب استقراراً من كافة الوجوه بما في ذلك القوانين الضابطة والحماية والفاعلة مما يجعل المستثمر واثقاً من الأمان التي يقف عليها ويضع فيها أمواله، وهذا يعني أن المال العربي وغير العربي سيأتي من تلقاء نفسه، لأن الاستثمار ليس قراراً وطنياً، بل هو قرار اقتصادي يستند إلى المصلحة التي تبحث عن معيار التناجح والفشل والاستقرار بصرف النظر عن جنسية الدولة التي يقف عليها الاستثمار.

الولايات المتحدة.. علاقة رئيسية

● كيف ترى طبيعة العلاقات الاقتصادية العربية مع التكتلات الاقتصادية الدولية؟

■ العلاقة مع المجموعة الأوروبية علاقة استراتيجية بحكم عوامل وطروف وأسباب تاريخية وجغرافية عديدة. ولاشك أن المجموعة الأوروبية تتطلع إلى دور أكبر في المنطقة، إلا أنني أرى أن العلاقة الرئيسية ستبقى مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الاقتصادية الأعظم، مما يفرض على العرب - باعتبار استراتيجيتهم - تأمين بناء جسور من المصالح الاقتصادية مع الولايات المتحدة، وأرى أن هذه

الجسور ستكون ذات فعالية من كافة الوجوه.

التفوق فردي، والعمل المؤسسي غائب

● وبما هي من وجهة نظرك أفضل السبل لتشجيع الاستثمارات العربية على القيام بدورها في مجال التنمية؟

■ اطلاق الحافز الفردي أولاً، واطلاق المبادرات الفردية، ذلك أن خبرتي علمتني أن الإنسان العربي متفوق حتى على غيره من الأشخاص في الدول المتقدمة، ثم توفير مناخ أفضل من مجرد من كافة القيود حتى تتحرك الاستثمارات بحرية وبدون خوف، وهذا المناخ بدأ يتحقق الآن في كثير من الدول العربية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، وما ينقصنا حتى الآن هو تطوير العمل المؤسسي بحيث ينجح العمل العربي كمؤسسات ومجموعات تعمل بروح الفريق، واستطيع أن أقول أن المجمع العربية الثلاثة التي اشترت إليها قد نجحت في إبراز قيمة العمل الجماعي على مستوى العمل العربي المشترك، وقد ساعدتها على ذلك أنها ليست لها صفة حكومية أو سياسية أو طابع رسمي، وإنما تعمل من خلال أفرادها الذين ينتسبون إليها، والذين تمكنوا من أن يتجاوزوا أية اعتبارات أو خلافات سياسية، ونجحوا في العمل واضعين في اعتبارهم هدفاً واحداً هو خدمة الاقتصاد العربي.

ثلاثة مجامع عربية

● ما هي بالوسط مهام المجمع الثلاثة؟ وكيف تؤدي نشاطها؟

■ التسمية للمجمع العربي للمحاسبين القانونيين فهو جمعية عربية اقليمية تأسست في لندن عام ١٩٨٤ وتضم قادة مهنة المحاسبة في الوطن العربي، وتعنى بتأهيل المحاسب القانوني العربي عن طريق التثقيف والتدريب الذي من خلال دورات تدريبية، والمجمع يصدر مجلة شهرية متخصصة بناسم «المحاسب العربي» ويعقد ندوات ومؤتمرات بصفة دورية تشارك فيها مؤسسات دولية متخصصة بالإضافة إلى المحاسبين العرب والمستهلكين الحكوميين في المؤسسات الاقتصادية العربية، وقد عقدنا مؤتمرات في تونس وعمان وسنجد مؤتمراً الثالث في البحرين هذا العام، أما مجلس الإدارة فقد عقد اجتماعه الرابع والعشرين في القاهرة في الأسبوع الماضي بحضور أعضائه من كافة الدول العربية، أما المجمع العربي لحماية الملكية الصناعية فهو هيئة اقليمية عربية خاصة تأسست في ميونخ عام ١٩٨٦ ويهتم بتطوير مستوى الحماية في مجال الملكية الصناعية والفكرية على امتداد الوطن العربي أي في مجال العلامات التجارية وحقوق التأليف عن طريق اشداء المشورة للأجهزة الحكومية حول القوانين والأنظمة التجارية بما يحقق تطورها إلى المستويات المتعارف عليها دولياً، ويصدر هذا المجمع أيضاً مجلة شهرية متخصصة باسم «الملكية الصناعية» ويساهم في المؤتمرات الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية في جنيف والاتحادات الدولية الأخرى. وقد تأسس المجمع العربي للإدارة في نيوسبورك ويضم مجلس أمنائه مجموعة من خبراء المتخصصين العرب في علوم الإدارة، وهو مؤسسة اقليمية عربية تهتم بنشر المبادئ الإدارية الحديثة ويصدر مجلة شهرية باسم «الإدارة» وتسد المجمع الثلاثة فراغاً كبيراً، وتنتقل في عملها من رؤية إلى النشاط الاقتصادي